

يرغباً في التراجع نكحت من شاءت ، وأهل الفتيا ، فيما علمت ، مجتمعون على أن هذا هو الطلاق الذي أمر الله عز وجل به وسنه رسولُه (صلع) ، وعلى أن رسول الله (صلع) أمر ابن عمر لما طلق على خلافه ، أن يراجع امرأته . ولو كان ذلك يجب به الطلاق لم يأمره رسول الله (صلع) بمراجعتها . فقال من خالف ذلك منهم ضللاً ولا وجهلاً بكتاب الله وسنه رسول الله (صلع) : إذا طلق الرجل امرأته على خلاف ما أمر الله به . مثل أن يطلقها وهي حائض كما طلق ابن عمر امرأته ، أو هي في طهر قد مسها فيه ، أو بغير شهود ، أو يطلقها ثلاثاً في مجلس واحد ، فقد خالف ، فيما قالوا ، كتاب الله وسنه رسولُه (صلع) ، وعصى وتعدى حدود الله ، ثم أثبتوا ، مع قولهم هذا ، طلاقه ، وحرّموا به فرج امرأته عليه ، أحلّوه^(١) لغيره بخلاف الكتاب والسنة . وفي ظاهر هذا لمن تدبّره ما أغنى عن الاحتجاج على قائله .

(٩٨٨) وعن أبي جعفر وأبي عبد الله (ص) أنهما قالوا : كل طلاق خالف الطلاق الذي أمر الله به فليس بطلاق^(٢) ، فإن طلقها وهي حائض أو في دم النفاس ، أو بعد ما جامعها قبل أن تحيض ، أو طلقها وهي طاهرة من غير جماع من غير أن يشهد شاهدي عدل^(٣) كما أمر الله عز وجل ، فليس طلاقه بطلاق ، حتى يطلقها بالكتاب والسنة ، على ما وصفناه .

(٩٨٩) وعن أبي جعفر محمد بن علي (ص) أنه دخل المسجد فإذا برجل يفتي وحوله ناس^(٤) كثير ، فقال : من هذا ؟ فقالوا : نافع مولى ابن عمر ، فدعّا به فاتاه فقال : يا نافع^(٥) إنه قد بلغني عنك أنك تقول إن

(١) د ، ز ، ع ، ط ، ي - أحلّوه س - أحلّوا .

(٢) حش ي - وعن علي صلوات الله عليه أنه قال : لا يكون الطلاق طلاقاً حتى تجتمع الحدود الأربعة ، فإن نقص منها واحد لم يقع الطلاق وهي أن تكون المرأة طاهرة .

(٣) حش ي ، س - مختصر المصنف ، - وإذا طلق الرجل امرأته فأشبهه على طلاقها رجلاً واحداً ، ثم أشهد رجلاً آخر بعد أيام ، فليس بشيء إلا أن يشهدهما جميعاً (م) .

(٤) د ، نفر . (٥) س - أي نافع .